

Distr.: General
24 July 2008
Arabic
Original: English/Russian/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٩١ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام والكامل

تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢		أولا - مقدمة
٢		ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٢		إسبانيا
٤		أوكرانيا
٤		بنما
٥		البوسنة والهرسك
٧		جمهورية كوريا
١٠		قطر
١١		المكسيك
١٣		كوبا



أولا - مقدمة

١ - أعادت الجمعية العامة، في قرارها ٤٥/٦٢، تأكيد الطرق والوسائل المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن الواردة في تقرير هيئة نزع السلاح عن دورها لعام ١٩٩٣، وأهابت بالدول الأعضاء اتباع هذه الطرق والوسائل عن طريق التشاور والحوار المستمرين، مع الحرص في الوقت نفسه على تجنب الأعمال التي تعرقل هذا الحوار أو تضعفه. ومضت الجمعية العامة لتحث الدول على الامتثال الصارم لجميع الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية، بما فيها اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي تكون أطرافا فيها. وشددت الجمعية العامة أيضا على أنه ينبغي أن يكون الهدف من تدابير بناء الثقة هو المساعدة على تعزيز السلام والأمن الدوليين بصورة تتسق مع مبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى مستويات التسلح، وشجعت على تعزيز التدابير الثنائية والإقليمية لبناء الثقة، بموافقة الأطراف المعنية ومشاركتها، تفاديا لنشوب الصراعات ومنعاً لاندلاع أعمال القتال بشكل غير مقصود وعَرَضي. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها الثالثة والستين، تقريراً يتضمن آراء الدول الأعضاء بشأن تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويقدم هذا التقرير بناء على ذلك الطلب.

٢ - وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وُجِّهت مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء طلباً لآرائها. وجاءت حتى الآن ردود من حكومات إسبانيا، وأوكرانيا، وبنما، والبوسنة والهرسك، وجمهورية كوريا، وقطر، وكوبا، والمكسيك، وقد أدرجت في الفرع الثاني أدناه. وستصدر الردود التي ترد لاحقاً على هيئة إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - تساهم تدابير بناء الثقة وتوطيد الأمن في تحقيق الشفافية حيث تقلل من احتمالات حالات سوء فهم من شأنها أن تؤدي إلى تصعيد للنزاعات المحلية مما قد يُفضي بصورة عرضية على اندلاع الأعمال القتالية. وكلما ضاق نطاق الرقعة الجغرافية، يصبح من الأسهل التصدي للقضايا المحددة التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء التوتر.

- ٢ - كما أن تدابير بناء الثقة وتوطيد الأمن المعتمدة في الإطار الإقليمي أو دون الإقليمي تتيح بتكثيف الاتفاقات العالمية وفق الظروف الخاصة بكل منطقة حيث تجعلها أكثر اتساقاً. فالدراسة بدناميكية الأمن الخاصة بكل منطقة تمكن مواصلة تخفيض الحدود القصوى للتسلح على سبيل المثال أو الاتفاق على حدود أدنى للإبلاغ عن العمليات العسكرية أو تحديد مناطق خالية من أنواع معينة من الأسلحة.
- ٣ - ومن ناحية أخرى، فإن اعتماد نهج مشتركة لحل المنازعات مثل: منع نشوب النزاعات وحلها وإدارتها باتباع سبل شتى منها بذل المساعي الحميدة أو دعم جهود الوساطة، يصبح أكثر قابلية للتطبيق في الإطار الإقليمي.
- ٤ - وتتمتع المنظمات الإقليمية بمكانة متميزة تتيح لها تفهم الأسباب الكامنة وراء نشوب النزاعات المسلحة بحكم معرفتها الأفضل بالمنطقة المعنية، ولذلك فإن الجهود التي تبذلها للمساهمة في منع نشوب النزاعات أو حلها تأتي في التوقيت المناسب وبالشكل الملائم بما يسمح بسرعة الاستجابة إزاء حالات نشوء المنازعات والأزمات.
- ٥ - ويتيح إقرار تدابير لبناء الثقة وتوطيد الأمن على الصعيدين الإقليمي أو دون الإقليمي إجراء حوار إقليمي وتعزيز تبادل الخبرات. ومن أمثلة ذلك أنشطة مكافحة الاتجار بالأشخاص وبالأسلحة والمؤثرات العقلية في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ وهي تستند إلى حد بعيد إلى برامج التدريب على مراقبة الحدود وتسمح بتعميم الإجراءات نفسها في منطقة المنظمة المذكورة بأسرها، مما يؤدي إلى تآزر يكفل مزيداً من الفعالية للجهود الوطنية.
- ٦ - أما مبادرات التعاون على الصعيدين الإقليمي أو دون الإقليمي، فلا تقتصر نتائجها على المستفيدين من المساعدة وحدهم، بل إن تحسن مستوى الأمن يعم على المانحين أيضاً وعلى المنطقة بأسرها. ومن جهة أخرى، فلنكي يحقق التعاون الأهداف المنشودة ينبغي أن يستند إلى دعم مالي مستدام يتكيف مع تغير الحالة وتراعى فيه أولويات التصدي للأخطار الأقدح، وهي الجوانب التي يكون تقييمها أيسر على الصعيدين الإقليمي أو دون الإقليمي.
- ٧ - وينبغي لهذه التدابير الإقليمية أو دون الإقليمية أن تُراعى فيها خصوصية المنطقة بحيث تستجيب على سبيل الأولوية لحالات زعزعة الاستقرار التي تثير أكثر من غيرها الهواجس في المنطقة. وفي هذا السياق، يُصبح العمل تدريجياً على تعزيز التدابير المتفق عليها أمراً أكثر سهولة وبما يمهّد الطريق لاتخاذ تدابير جديدة تضيف على التدابير المعمول بها فعالية أكثر أو تتمشى مع التحديات الجديدة.
- ٨ - وينبغي أن يظل النهجان الإقليمي والعالمي إزاء نزع السلاح متكاملين وأن يكون تنفيذهما مترامناً من أجل تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]

[٨ أيار/مايو ٢٠٠٨]

معلومات عن تنفيذ أوكرانيا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٥/٦٢
”تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي“

تحرص أوكرانيا على الالتزام بالاتفاقيات والاتفاقات الموقعة مع دول الحوار بشأن اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز الثقة والأمن، بشكل يتسق مع المادة ١٠ في وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩ بشأن المفاوضات المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن، ويشمل ذلك:

الاتفاق المبرم بين مجلس وزراء أوكرانيا وحكومة جمهورية هنغاريا بشأن تدابير تعزيز الثقة والأمن وتنمية العلاقات الثنائية المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛

الاتفاق المبرم بين مجلس وزراء أوكرانيا وحكومة جمهورية سلوفاكيا بشأن اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز الثقة والأمن المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٠؛

الاتفاق المبرم بين مجلس وزراء أوكرانيا وحكومة جمهورية بيلاروس بشأن اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز الثقة والأمن المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١؛

الاتفاق المبرم بين مجلس وزراء أوكرانيا وحكومة جمهورية بولندا بشأن اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز الثقة والأمن المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - ”إننا نرى في امتثال الدول لجميع الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية التي تُعد طرفاً فيها، بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، أمراً مهماً. ولهذا، نوصي باعتماد الاقتراح القائل بإيجاد توازن معقول للقوى بين الدول علاوة على المشاركة في التقرير الدولي الموحد للإنفاق العسكري، وذلك كأحد تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي.“

٢ - وإضافة إلى ذلك نرى أن تجربة تنفيذ المعاهدة الإطارية المتعلقة بالأمن الديمقراطي، باعتبارها أحد تدابير بناء الثقة على الصعيد دون الإقليمي، يمكن أن تشكل نموذجاً يُحتذى به في مناطق إقليمية ودون إقليمية أخرى على الصعيد العالمي، ومن شأن تلك التدابير أن تسهم في بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.“

البوسنة والهرسك

[الأصل: بالانكليزية]

[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨]

١ - البوسنة والهرسك طرف موقع على اتفاق السموات المفتوحة، وعضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتشارك في تنفيذ وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩ بشأن مفاوضات بناء الثقة والأمن. وقد وقعت البوسنة والهرسك أيضاً على الاتفاق المتعلق بالحد من الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي، بموجب المادة الرابعة في المرفق ١ - بء من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

• يتيح تنفيذ وزارة دفاع البوسنة والهرسك لاتفاق السموات المفتوحة، الذي ينشئ نظاماً لفتح المجال الجوي أمام الطلعات الاستطلاعية فوق أقاليم بلدان أخرى، إمكانية القيام بعمليات الاستطلاع الجوي لأقاليم جميع ”البلدان الموقعة على الاتفاق“، ويسهم في تعزيز وتوطيد بناء السلام والاستقرار والتعاون في مجال الأمن في أوروبا، استناداً إلى مبادئ الانفتاح والشفافية.

• من شأن تنفيذ البوسنة والهرسك لتدابير بناء الثقة والأمن، المدرجة في وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩، فيما يتصل بتبادل المعلومات العسكرية والتحقق منها بالنسبة للقوات المسلحة للبلدان الأطراف وأنشطتها العسكرية وسياساتها الدفاعية، بما في ذلك الميزانية العسكرية ومواقع وحجم وعدد التشكيلات والوحدات العسكرية، وتبادل الجداول الزمنية للأنشطة السنوية والمبادرة بإعلان الأنشطة العسكرية قبل تنفيذها، ورصد هذه الأنشطة بهدف تعزيز الثقة والانفتاح، أن يؤدي إلى دعم سبل التعاون بين الدول الأطراف وجعله أوسع مجالا وأكثر شمولاً.

٢ - وإذ تسترشد البوسنة والهرسك بأحكام المادة الرابعة من اتفاق الاستقرار الإقليمي، المرفق ١ - بء للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، الذي تم التوقيع عليه في باريس، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، فقد وقعت على الاتفاق دون الإقليمي للحد من الأسلحة، في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ووقعت على الاتفاق أيضاً جمهوريات كرواتيا

وصربيا والجبل الأسود. ومن أجل إقامة سلام مستدام في أقاليم هذه البلدان، وضعت التدابير المتعلقة بالاستقرار الإقليمي والرقابة على الأسلحة، وحُدِّدت أشكال جديدة للتعاون في مجال الأمن، بهدف بناء الشفافية والثقة وبلوغ مستويات متوازنة ومستقرة للدفاع بأدنى مستويات من التسلح، تماشيا مع مبادئ الأمن التي أرسنها البلدان الموقعة على الاتفاق، على أساس الحاجة إلى تجنب المنافسة في هذا المجال.

- تولي وزارة دفاع البوسنة والهرسك أهمية كبرى لتعزيز بناء الثقة بين بلدان جنوب شرق أوروبا. ونحن نؤمن بأن التدابير الثنائية تسهم دون شك في زيادة الشفافية والانفتاح، وتعزيز الثقة والأمن من خلال تعميق علاقات حسن الجوار والتعاون في مجالي الأمن والرقابة على الأسلحة. ومن المؤكد أن تنفيذ اتفاق التعاون على الصعيد دون الإقليمي يشكل نموذجا طيبا لأحد أشكال التعاون الناجح، فضلا عن بدء تنفيذ المادة الخامسة في المرفق ١ - باء لاتفاق سلام دايتون، التي وضع بموجبها تديران للتحقق، يتمثلان في إجراء زيارات تقييمية متبادلة بين البوسنة والهرسك وجمهورية ألمانيا الاتحادية. ونُفذت تلك الزيارات بما يتسق مع أحكام وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩، كما أشرك مفتشون زائرون من بلدان جنوب شرق أوروبا في عضوية أفرقة التفتيش. وتعمل وزارة دفاع البوسنة والهرسك بهذه الطريقة على تعزيز موقفها وأهميتها على مستوى التعاون الإقليمي في مجال تعزيز تدابير الثقة والأمن.

٣ - وإذ تؤكد الوزارة أهمية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية الأخرى وتسلم بضرورة تعزيز التعاون في مجال الأمن من خلال مواصلة الحفز على اتباع التعاون الذي يتسم بروح المسؤولية في مجال الأمن، فما برحت شريكا إيجابيا في تنفيذ اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البكتريولوجية والبيولوجية، واتفاقية الأسلحة التقليدية لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في جميع جوانبها، علاوة على المشاركة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وفي صكوك ومقررات سياسية وعسكرية رئيسية أخرى عديدة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

- ونظرا إلى أن جميع الصكوك أعلاه تشكل عنصرا متكاملا وأساسيا للأمن الأوروبي والتعاون في مجال الأمن وسياسات الاستقرار، فإننا نعتقد بأن التعاون في مجال سياسات الأمن والاستقرار سيظل من الآليات القوية لتعزيز الأمن ما دامت هناك مخاطر تهدده. ونُعرب وزارة دفاع البوسنة والهرسك عن عزمها على تطوير أشكال أخرى من التعاون في مجال الدفاع، على مختلف المستويات الإقليمية، وعلى تبادل خبراتها الفنية ومعارفها المكتسبة في ما يتصل بتنفيذ اتفاق الرقابة على الأسلحة مع البلدان المعنية الأخرى.

جمهورية كوريا

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - تشارك جمهورية كوريا بصورة فعالة في المناقشات التي تجرى بشأن تدابير بناء الثقة في شتى هيئات التعاون الإقليمي ودون الإقليمي التي تشمل شبه الجزيرة الكورية ومناطق أخرى مثل شمال شرق آسيا، وجنوب شرق آسيا، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ووسط آسيا. ومن خلال هذا المشاركة الدؤوبة، تسعى جمهورية كوريا في منطقة شمال شرق آسيا إلى التخفيف من حدة التوتر الناجم عن الحالة الأمنية الخاصة في شبه الجزيرة الكورية وعن شتى العوامل التاريخية والجيوبوليتيكية المعقدة في شمال شرق آسيا. إضافة إلى ذلك، تسعى جمهورية كوريا من خلال مشاركتها النشطة في المناقشات المذكورة إلى منع نشوب النزاعات المسلحة وإلى الإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في آسيا بأسرها.

٢ - ولتحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في بناء الثقة، يستلزم الأمر قدرا كبيرا من الصبر والجهد على أساس مبدأ شامل للمعاملة بالمثل، كما نسلّم بأن النهج الأكثر فعالية إنما يتمثل في البدء بمسائل يسهل بشأنها التوصل إلى اتفاق مشترك والتحقق من تنفيذها، ثم التوسع تدريجيا في برنامج العمل المطروح. ومن هذا المنطلق، تسعى جمهورية كوريا إلى تعزيز الحوار علاوة على التواصل بين الشعوب بهدف تشجيع الثقة والتفاهم المشترك.

تدابير بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية

٣ - تدرك جمهورية كوريا جيدا أهمية الثقة المتبادلة والصدق في سبيل بناء الثقة بين شطري كوريا، وتتطلع إلى استئناف الحوار الجاد مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٤ - وقد أعربت جمهورية كوريا عن استعدادها للدخول في مناقشات صادقة النوايا بشأن كيفية تنفيذ الاتفاقات القائمة بين شطري كوريا، ومن ذلك مثلا البيان المشترك بين الشمال والجنوب المؤرخ ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢، واتفاق تشكيل وتسيير لجان فرعية للمفاوضات الرفيعة المستوى بين الجنوب والشمال، والإعلان المشترك بشأن إزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية، والإعلان المشترك بين الشمال والجنوب (١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)، والإعلان الصادر بشأن تطوير العلاقات بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية وتعزيز السلام والازدهار (٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧). لذا تقترح جمهورية كوريا أن يُستأنف الحوار بشكل كامل بشأن مواصلة تنمية العلاقات بين شطري كوريا.

٥ - ومن أجل التغلب على المواجهة الإيديولوجية والخصومة السياسية اللتين طال أمدهما والتوصل سلميا إلى إعادة التوحيد، فإن تنفيذ تدابير بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية يشكل إحدى المهام الأساسية. ولتحقيق ذلك الغرض، فإن الحفاظ على قوة الدفع المتولدة لا يتطلب مواصلة الحوار والتنفيذ فحسب، بل يقتضي أيضا توافر الفهم والدعم من جانب المجتمع الدولي.

تدابير بناء الثقة في شمال شرق آسيا

٦ - تشكل المحادثات السداسية الأطراف، وهي الإطار الذي يهدف إلى إزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية، عملية هامة لبناء الثقة فيما بين بلدان شمال شرق آسيا. وفي هذا السياق، شاركت جمهورية كوريا بنشاط في المناقشات المتعلقة بإيجاد آلية للسلام والأمن في شمال شرق آسيا، في إطار المحادثات السياسية الأطراف. وفي الاجتماعين اللذين عقدهما في عام ٢٠٠٧ الفريق العامل المعني بآلية السلام والأمن في شمال شرق آسيا (في ١٦ آذار/مارس في بيجين و ٢٠-٢١ آب/أغسطس في موسكو)، تبادلت الأطراف الآراء بشأن مسائل مختلفة تشمل المبادئ التوجيهية للتعاون الأمني المتعدد الأطراف في شمال شرق آسيا.

٧ - وأدت جمهورية كوريا دورا نشطا في مجال التعاون على المسار ١-٥، ومن ذلك مثلا ما يتم من خلال الحوار بشأن التعاون في شمال شرق آسيا، علاوة على التعاون على المسار ١ المذكور أعلاه. وقد ناقش المشاركون في الحوار الثامن عشر بشأن التعاون في شمال شرق آسيا، المعقود في موسكو، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، سبل إقامة آلية للأمن والسلام في شمال شرق آسيا.

تدابير بناء الثقة في منطقة المنتدى الآسيوي الإقليمي

٨ - المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا هو الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وهو لجنة للتعاون الأمني المتعدد الأطراف حيث تشارك كل من جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أسهم إلى حد كبير في تحقيق السلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك شبه الجزيرة الكورية.

٩ - ويشارك المنتدى الإقليمي في مناقشات بشأن مسائل الأمن الإقليمي محل للاهتمام المشترك من جانب الأطراف المشاركة، متبعا في ذلك نهجا تدريجيا ومنظما إزاء تدابير بناء الثقة وتطوير آليات الدبلوماسية الوقائية ومن ثم وضع آليات لفض النزاعات.

١٠ - ويعزز المنتدى الإقليمي الروابط والثقة المتبادلة فيما بين بلدان الرابطة، عبر تبادل زيارات المسؤولين رفيعي المستوى ومن خلال اجتماعات كبار المسؤولين ووزراء الخارجية

وإجراء استعراض منتصف المدة لأنشطة الدبلوماسية الوقائية وتدابير بناء الثقة، عن طريق عقد اجتماعات فريق الدعم لما بين الدورات التابع للمنتدى والمعني بتدابير الثقة والدبلوماسية الوقائية.

١١ - وعلاوة على ذلك، يسعى المنتدى جاهدا إلى تعزيز تدابير بناء الثقة في الميدان العسكري، من خلال تعزيز الشفافية العسكرية بتقديم تقرير التوقعات الأمنية السنوي والعمل بشكل طوعي على إصدار الكتب البيضاء المتعلقة بالدفاع. ولتحقيق ذلك الغرض، يستضيف المنتدى الإقليمي أيضا مؤتمره المعني بالسياسات الأمنية، الذي يحضره نواب وزراء دفاع الدول الأعضاء في المنتدى، بهدف متابعة عمليات التفاعل النشطة بين المسؤولين العسكريين، وبناء الثقة المتبادلة، وإجراء المناقشات حول تدابير بناء الثقة المتصلة بالمسائل العسكرية.

١٢ - فضلا عن ذلك، يتيح المنتدى الإقليمي الفرص لتعزيز المناقشات وتشجيعها، عبر المنابر المختلفة للنقاش، مثل اجتماعات ما بين الدورات، والحلقات الدراسية وحلقات العمل، ليس فقط من أجل إيجاد الحلول للمسائل المشتركة التي تقوض الأمن في المنطقة، ومنها مثلا الإرهاب والقرصنة والكوارث الطبيعية والقضايا الإنسانية والجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ولكن أيضا لتحديد تدابير مفيدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأمن الطاقة. ويعتقد أن هذه الاستراتيجية التقديمية ستكون فعالة بدرجة كبيرة في تشجيع المناقشات بشأن مسائل محددة، وستستخدم بطبيعة الحال في تعزيز بناء الثقة.

تدابير بناء الثقة في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا

١٣ - دأبت جمهورية كوريا على المشاركة بشكل نشط في المناقشات المتعلقة بتعزيز بناء الثقة في منطقة آسيا. ومساهمة منها في تلك الجهود، استضافت جمهورية كوريا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، اجتماعات لجنة كبار المسؤولين والفريق العامل الخاص المنبثقين عن المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا.

١٤ - ويهدف المؤتمر المذكور أعلاه إلى بناء الثقة من خلال زيادة التعاون في الميادين غير العسكرية، مثل إنشاء طرق آمنة للنقل ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإدارة الكوارث على الصعيد الوطني وعمليات التفاعل على مستوى الشعوب وتكنولوجيا المعلومات وموارد الطاقة والاقتصاد والسياحة. وما برح المؤتمر يسعى، منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، إلى اعتماد ورقة مفاهيم وخطة عمل في كل ميدان.

قطر

[الأصل: بالانكليزية]

[١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

- ١ - تؤيد دولة قطر إقرار تدابير لبناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وتساهم في ذلك من خلال امتثالها للاتفاقيات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية.
- ٢ - وفي هذا الصدد، وامتثالاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقدم دولة قطر المعلومات عن التدابير التي تتخذها على الصعيد الوطني فيما يتصل بمسائل محددة في مجال نزع السلاح وبناء الثقة، بما في ذلك (أ) منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه؛ (ب) تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ (ج) المسائل الأخرى ذات الصلة.
- ٣ - وتؤيد دولة قطر التدابير الرامية إلى بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وتواصل تشجيعها لها، وذلك من خلال هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ومؤتمر نزع السلاح، واللجنة الأولى للجمعية العامة (نزع السلاح والأمن الدولي)، والمنتدى الهامة الأخرى لنزع السلاح.
- ٤ - وفي هذا الصدد، تشجع دولة قطر اتخاذ القرارات في إطار اللجنة الأولى وتنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز الجهود الدولية المبذولة لنزع السلاح وعدم الانتشار.
- ٥ - وتمثل ولاية مجلس الأمن، وفقاً للمادة ٢٤ (١) من ميثاق الأمم المتحدة، في حفظ السلام والأمن الدوليين. وبينما يتصل عمل المجلس بعمليات حفظ السلام التي يتم تشكيلها في بعض الحالات في إطار الفصل السابع من الميثاق، فإن القرارات المتخذة بموجب المادة ٣٣ من الميثاق تتسم بدورها بالأهمية.
- ٦ - بل إن حكومة دولة قطر على اقتناع بأنه ينبغي تشجيع حل النزاعات بين الدول على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٣ تحاشياً للجوء في مراحل لاحقة إلى الفصل السابع من الميثاق.
- ٧ - إضافة إلى ذلك، سيساعد التشجيع على حل النزاعات وفقاً للمنصوص عليه في المادة ٣٣ من الميثاق على تعزيز تنفيذ إعلان الأمم المتحدة وبرنامج عملها من أجل ثقافة للسلام الواردين في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٥٣، ويمكن اعتبار ذلك تفسيراً لأحكام المادة ٣٣ التي يُعد بموجبها مجلس الأمن الجهاز الرئيسي المناطة به مسؤولية منع نشوب النزاعات وتسويتها سلمياً.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨]

تقرير حكومة المكسيك بشأن القرار ٤٥/٦٢ المعنون "تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي"

١ - رداً على مذكرة مكتب شؤون نزع السلاح ODA/12-2008/CBMRSC المؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، يرد فيما يلي تقرير حكومة المكسيك بشأن "تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي" المقدم عملاً بالقرار ٤٥/٦٢ الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٢ - تؤيد المكسيك تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وهي تساهم في ذلك من خلال تنفيذ المعاهدات الدولية المبرمة في مجال أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية.

٣ - وفي هذا الصدد، وتنفيذاً للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، قدمت المكسيك تقارير عن التدابير المتخذة على الصعيد الوطني بشأن مواضيع شتى في مقدمتها ما يلي: (أ) معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية، بما في ذلك شفافية الإنفاق العسكري؛ و (ب) الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه؛ و (ج) التكديس المفرط للمخزونات من الذخائر التقليدية؛ و (د) تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية؛ و (هـ) تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛ و (و) تطبيق اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ و (ز) نحو عقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة: وضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها؛ و (ح) الشفافية في مجال التسلح.

٤ - وفي إطار تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، فإن المكسيك لا تقوم بمناورات عسكرية مشتركة مع غيرها من البلدان؛ غير أنها في حالة تلقيها الدعوة للمشاركة في تلك المناورات، تعيّن الملحقين العسكريين المعتمدين لدى البلد المضيف مراقبين لها.

٥ - وبقصد معالجة المسائل الأمنية والمصالح المشتركة تعزيزاً للتكامل وتوطيداً للأمن في نصف الكرة الغربي وتوثيقاً لأواصر الصداقة بين البلدان الأمريكية، شاركت المكسيك في عدة منتديات عسكرية ذات طابع إقليمي مثل مؤتمر وزراء دفاع الأمريكتين، فضلاً عن

مشاركتها بصفة مراقب في مؤتمر قادة القوات الجوية في البلدان الأمريكية وكعضو فعال في مؤتمر قادة الجيوش في البلدان الأمريكية. كما شاركت في اجتماعات مجلس الدفاع المشترك بين البلدان الأمريكية.

٦ - ومن جهة أخرى، شاركت وزارة الدفاع الوطني، من خلال الملحقين العسكريين المعيّنين في سفارات المكسيك بمختلف البلدان، في مؤتمرات وحلقات دراسية ترعاها مراكز التعليم العسكري، وفي مقابل ذلك دُعي الكثير من الضباط العسكريين إلى إلقاء محاضرات في مؤسساتنا المعنية بالتعليم العسكري من أجل تبادل الآراء والخبرات بشأن المواضيع العسكرية المتصلة بالأمن في نصف الكرة الغربي.

٧ - وعلى الصعيد الثنائي، جرى التوقيع على اتفاقات مع وزارة دفاع الولايات المتحدة الأمريكية لوضع برامج لتبادل الأفراد العسكريين بهدف توثيق أواصر الصداقة والتفاهم بين القوات المسلحة في كلا البلدين.

٨ - وهناك أيضا اللجان الثنائية بين المكسيك وكل من الولايات المتحدة وغواتيمالا وبليز، وفي إطارها نُفذت بنجاح أنشطة محددة للتنسيق والتعاون بين الحكومات سعياً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوطيد الأمن في المناطق الحدودية المشتركة.

٩ - من ناحية أخرى فلتعزيز نشر المعلومات عن الأنشطة التي تقوم بها وزارة الدفاع الوطني في اضطلاعها بالمهام العامة الموكلة إليها لصالح شعب المكسيك، وللمساهمة في تحقيق المزيد من الشفافية في مجال السياسات الدفاعية من خلال التعريف بتنظيم القوات المسلحة وهيكلها وحجمها وتشكيلها، وضعت الوزارة "دليل الجيش والقوات الجوية في المكسيك" الذي وُزِع على وزارات الدفاع والهيئات في نصف الكرة الغربي.

١٠ - وفي إطار منظمة الدول الأمريكية حيث تشكل هذه المسألة أحد جوانب الأمن في نصف الكرة الغربي، اكتسب هذا الموضوع أهمية أكبر بعد نهاية جمعيتها العامة في دورتها الثانية والعشرين القرار ١٢٣٧ المعنون "اجتماع الخبراء المتعلق بتدابير بناء الثقة وآلية الأمن في المنطقة" الذي يحث على توطيد الثقة والأمن بين الدول. وما برحت المكسيك تشارك منذ ذلك الحين في مؤتمرات إقليمية عدة تتناول هذا الموضوع.

١١ - وخلال عام ٢٠٠٧، شاركت المكسيك في "المنتدى الثالث لتدابير بناء الثقة وتعزيز الأمن" المعقود عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٧٠ لعام ٢٠٠٧ المعنون "بناء الثقة وتعزيز الأمن"، وهو المنتدى الذي نُظِم في مقر المنظمة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وخلال انعقاد هذا المؤتمر، عُُمِّت الوثيقة المعنونة "الجدول الموجز لتقارير الدول الأعضاء عن تنفيذ تدابير بناء الثقة وتعزيز الأمن في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧" (OEA/SerK/XXIX)، وفيها يُشار إلى أن

المكسيك قدمت تقارير تغطي السنوات التالية: ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦. ويمكن الاطلاع على هذه التقارير على العنوان الإلكتروني التالي: <http://www.oas.org/CSH/spanish/mfc.asp>.

١٢ - وترى المكسيك أن الثقة بين الدول هي الأساس لتعزيز نظام للأمن في نصف الكرة الغربي؛ وبناء على ذلك، فإنها تقرر تدابير بناء الثقة على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية وتنفيذها، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في إعلان سانتيago وسان سلفادور، وتحث بقية الدول على الوفاء بالتزاماتها في هذا المجال، ولا سيما الالتزام القاضي بتقديم المعلومات فيما يتصل بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والتقرير الدولي الموحد للإنفاق العسكري، وذلك كشكل من أشكال تعزيز الشفافية في العلاقات بين الدول.

١٣ - وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، تؤيد المكسيك التدابير الرامية إلى بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وتواصل تشجيعها لتلك التدابير، وذلك في إطار هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى بالأمم المتحدة ومنتديات نزع السلاح الهامة الأخرى. وتؤيد المكسيك أيضاً اعتماد نهج إقليمي لتقديم التبرعات المالية إلى مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٤ - وفي هذا الصدد، تؤيد المكسيك اتخاذ القرارات في إطار اللجنة الأولى بالأمم المتحدة وتطبيق التدابير الكفيلة بمواصلة الجهود الدولية المبذولة من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - وفقاً للمبادئ التوجيهية التي أقرتها بتوافق الآراء الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٨، ترى جمهورية كوبا أن اتخاذ تدابير بناء الثقة المتبادلة "عملية تتم خطوة بخطوة، وتقوم على اعتماد تدابير ملموسة وفعالة تستتبع التزاما سياسيا وتتسم بقدر كبير من الأهمية على الصعيد العسكري، وتهدف إلى المضي قدماً نحو توطيد الثقة والأمن من أجل تخفيف حدة التوتر مع المساعدة على تحديد الأسلحة ونزع السلاح"^(١).

(١) دراسة موسعة بشأن تدابير بناء الثقة. سلسلة الدراسات رقم ٧. نزع السلاح في الأمم المتحدة، ١٩٨٢.

٢ - وتستند تدابير بناء الثقة إلى المبادئ التالية:

- (أ) الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بما يهدد السلامة الإقليمية للدول أو استقلالها السياسي أو على أي وجه آخر لا يتفق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة؛
- (ب) التسوية السلمية للمنازعات؛
- (ج) عدم التدخل في الشؤون الداخلية؛
- (د) التعاون بين الدول من أجل التوصل إلى حل للمشاكل الدولية (الإقليمية) وتعزيز حقوق الإنسان؛

- (هـ) مساواة الدول في السيادة واحترام حقها الأصيل في السيادة؛
- (و) المساواة في الحقوق وحق الشعوب في حرية تقرير المصير؛
- (ز) الوفاء بحسن نية بالالتزامات المنصوص عليها وفقا لأحكام القانون الدولي؛
- (ح) ضرورة مراقبة البلدان لحدودها بما يقتضيه ذلك من وجود نظام سليم للاتصالات بين الدول بغية تلافي أية أسباب محتملة لنشوب النزاعات، مع مراعاة تقارب المسافات بين تلك الدول واحتشاد السفن والطائرات والوحدات عموما في المناطق المحيطة بها.

٣ - بيد أنه من الضروري، حتى يتسنى وضع تدابير لبناء الثقة في المجال العسكري، أن يجري التخفيف من حدة التوترات في المنطقة بعامّة أو في المناطق دون الإقليمية، وتوثيق التعاون من أجل تسوية أية حالة، مهما بلغت درجة تعقدها، عن طريق الحوار والتفاوض. وفي ظل تحقق الحد الأدنى من شروط معينة من شأنها التخفيف من حدة التوتر، يمكن تنفيذ تدابير من قبيل ما يلي:

- (أ) الإبلاغ المسبق عن التدريبات والمناورات التي تُنفذ في المنطقة في مواقع قريبة من بلدان أخرى، ولا سيما تلك التي تنطوي على نقل القوات والعتاد بحرا أو جوا؛
- (ب) اتخاذ تدابير ترمي للخفض التدريجي لحجم القوات والعتاد الذي تشارك به البلدان في هذه التدريبات؛ والتقليل من العمليات المنفذة بالذخيرة الحية وبممنظومات أسلحة طويلة المدى يمكن أن تصيب أهدافا غير مقصودة في البحر أو البر أو الجو؛
- (ج) إبلاغ الأطراف المعنية كافة بتخصيص المجال الجوي والبحري لتلك التدريبات أو غيرها من الأنشطة العسكرية قبل إجرائها بمدة كافية، وهو ما يمكن القيام به من خلال قنوات الاتصال القائمة؛

- (د) القيام، عند الاتفاق على إجراء تلك التدريبات والمناورات وإذا بلغ نطاقها حداً معيناً، بتوضيح أهدافها وأساسها التكتيكي - التنفيذي وحجم القوات المشاركة فيها؛
- (هـ) توجيه الدعوة، إذا أمكن إلى العسكريين في بلدان المنطقة للمشاركة كمراقبين في بعض الفعاليات أو الأنشطة التي تنطوي عليها تلك التدريبات؛
- (و) القيام بالأنشطة القتالية التحضيرية للقوات المسلحة على مسافة مأمونة من سواحل البلدان الأخرى أو حدودها، إلا إذا كانت تلك البلدان تشارك في العمليات المذكورة أو تكون قد أعطت موافقتها المسبقة للطرف المنفذ لها. وتتسم بأهمية خاصة عمليات تخليق الطائرات في مجالات قريبة من بلدان أخرى حيث يشكل ذلك خطراً ملموساً؛
- (ز) التوصل إلى اتفاقات من أجل حظر إجراء التدريبات والمناورات في مناطق تشهد أنشطة كثيفة ذات صلة بالتجارة وصيد الأسماك والسياحة وعمليات البحث العلمي وغير ذلك؛
- (ح) الإبلاغ مسبقاً عن الأنشطة التي تقوم بها السفن الحربية (ولا سيما حاملات الطائرات والوحدات البرمائية) فرادى أو ضمن تشكيلات في المناطق القريبة من البلدان الأخرى؛
- (ط) إقرار نظام للإنذار المبكر في حالة عبور ذلك النوع من الوحدات لمسالك ومضائق تشهد حركة كثيفة مثل قناة يوكاتان ومضيق فلوريدا وممر لوس فينتوس؛
- (ي) وضع ضوابط في مناطق معينة على وجود السفن التي تعمل بالطاقة النووية، وفرض قيود أكثر صرامة على السفن والطائرات ذات القدرة على نقل الأسلحة النووية؛
- (ك) إنشاء ما يُطلق عليه "الخطوط الساخنة" بين الحكومات والقيادات العسكرية في بلدان المنطقة بحيث يتسنى في الوقت المناسب تسوية أية حالات طارئة تنشأ؛
- (ل) إقامة الاتصالات والمناسبات الثنائية والمتعددة الأطراف على نحو منتظم بين الأفراد المتخصصين وذلك بهدف تحسين العلاقات فيما بين القوات العسكرية في المنطقة ولتهيئة مناخ من الثقة المتبادلة في المجال العسكري؛
- (م) وتعد القواعد العسكرية للبلدان الأخرى في المنطقة موضوعاً ذا أهمية خاصة. ويمكن اتخاذ تدابير أولية بشأن مركز تلك المنشآت، إضافة إلى الدعوة لإغلاق القواعد العسكرية التي تعارض وجودها حكومات المنطقة وشعوبها، وخاصة إذا كانت تنتقص في جملة عوامل أخرى من سيادة الدولة التي توجد فيها ومن سلامتها الإقليمية.

- ٤ - ويمكن اتخاذ خطوة أخرى نحو نظام لتدابير بناء الثقة المتبادلة وتتمثل في تخفيض القوات المسلحة نوعا وكما في جميع بلدان نصف الكرة الغربي مع احترام الحق السيادي لكل دولة في الاعتماد على قوات مسلحة قادرة على الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية والحفاظ على النظام الداخلي فيها.
- ٥ - وينبغي أن يتم، قدر الإمكان، ودون الإضرار بالأمن الوطني لكل بلد، اتخاذ تدابير تكفل المعرفة المتبادلة بين القوات المسلحة في المنطقة بحيث يتحقق قدر أكبر من الشفافية في الجوانب التي يتسنى فيها ذلك. ويتعين على الدول التي تمتلك قوات مسلحة ذات قدرة أكبر أن تعلن عدم نيتها في مهاجمة الدول الأصغر.
- ٦ - وسيكون ما سبق ذكره ممكنا ما دامت الدول تستطيع الاعتماد على الأنشطة العسكرية اللازمة لضمان سيادتها الوطنية، والاطمئنان إلى انتفاء خطر تعرضها لهجوم عسكري أو ضغوط سياسية أو تدابير اقتصادية قسرية.